هيئة الرياضة : رئاسة الاتحاد بـ(٣٠) مليونا أو التكليف

أعلنت الهيئة العامة للرياضة أنه إلحاقا لما سبق إعلانه يوم الأربعاء الماضي بشأن رئاسة نادي الاتحاد بعد إنتهاء مدة مجلس الإدارة الحالي ، ووفقا لمقتضيات المصلحة العامة، وما تقرره اللائحة الأساسية للأندية الرياضية، وسعيا من الهيئة لإيجاد حلول مناسبة للأزمة المالية الحالية ، فإن الهيئة بعد بحث الخيارات المتاحة ودراسة المقترحات التي تقدم بها بعض المعنيين بشؤون نادي الاتحاد، تود الإيضاح أنها ستقوم بتكليف مجلس إدارة لمدة سنة واحدة في حال قدم المجلس المكلف شيكا مصدقا باسم نادي الاتحاد بمبلغ لايقل عن ٣٠ مليون ريال دون شروط أو إلتزامات على النادي ، على أن تنطبق الشروط النظامية على رئيس وأعضاء المجلس . ومنحت الهيئة أجلا حتى يوم الخميس القادم لتقديم شيك مصرفي باسم نادي الاتحاد ، وستراعي الهيئة في حال تعدد المتقدمين العرض الأفضل للنادي ، وستتولى بعد ذلك متابعة إصدار تقرير مالي ربع سنوي عن الإلتزامات والإيرادات المالية ، فيما سيتم فتح باب الانضمام لعضوية الجمعية العمومية لمحبي وجماهير النادي في كافة مدن المملكة خلال فترة التكليف وتجرى انتخابات لرئاسة وعضوية مجلس إدارة النادي في نهاية فترة التكليف ، وستكون الانتخابات عبر النظام الإلكتروني .

وفي حال عدم تحقق ما سبق فإن الهيئة العامة ستقرر : تكليف مجلس إدارة مؤقت لمدة شهرين يتم خلالهما فتح باب الانضمام لعضوية الجمعية العمومية لمحبي وجماهير النادي في كافة مدن المملكة وستجرى انتخابات لرئاسة وعضوية مجلس إدارة النادي في نهاية هذه المدة ، وستكون الانتخابات عبر النظام الإلكتروني .

وتود الهيئة التأكيد أنها تتطلع لتعاون كافة المعنيين بشؤون نادي الاتحاد من أجل تحقيق مصلحة النادي وتطلعات محبيه.

متابعة :

عبد العزيز عركوك

جمجوم يكشف الحقائق ويقول :

لماذا لم يتم تفنيد الـ 55 مليونا على إدارتنا إن كانوا صادقين

عبر عادل جمجوم رئيس نادي الاتحاد المكلف سابقا عن استيائه جراء البيان الصادر مؤخرا من قبل الهيئة العامة للرياضة حول قيمة الديون المقيدة على نادي الاتحاد. وقال جمجوم في حديثه: "حرصا منا على إيضاح الحقيقة كاملة أمام جماهير نادي الاتحاد الواعية والتي تجاوزت محاولات البعض التلاعب بها وتزييف الحقائق أمامها بعد أن كانت الفترة الماضية المهدرة من تاريخ نادينا خير شاهد على الكذبة الكبيرة التي حاولوا تمريرها على الجماهير والوسط الرياضي لتكشفهم الأيام وتعريهم وتظهر أن آخر ما يفكرون به هو الكيان ومصلحته.

ومن جهتنا صبرنا في الفترة الماضية والتزمنا الهدوء تجاه كافة التجاوزات والاتهامات التي كان يسوقها بعض الأبواق المأجورة حول ديون النادي والسعي المستمر للتنصل من المسئولية ورميها على الآخرين كما كان تاريخهم دائما، إلا اننا صدمنا ببيان الهيئة العامة للرياضة المهترئ والذي استشكل على جهابذة التحليل المالي أن يفندوه لأنه لم يراع أبسط أبجديات النظم المحاسبية حيث جاء في أرقامه ومضمونه دون ان يتطرق في أيا من بنوده أو فقراته عن إيرادات النادي ومصادرها وأوجه صرفها، وكأن من أعد التقرير استقى معلوماته ممن ظل يردده ويسوق له بائعو الوهم طيلة الفترة الماضية بل أن البيان ذاته صادق على هذه الحقيقة عندما ذكر في نص صريح "بأن هذا البيان تم إعداده بناء على ما تم تزويد اللجنة به من إدارة النادي الحالية" بمعنى أن تقرير الإدارة الحالية التي هي أساس المشكلة تم طباعته على أوراق الهيئة العامة للرياضة ونشره باسمها دون مراعاة أو التقييد بما صدر من قرارات سابقة من الرئاسة العامة لرعاية الشباب ممثلة في رئيسها السابق صاحب السمو الملكي الأمير نواف بن فيصل بن فهد وكأن ما صدر من قرارات من قبل سموه الكريم لا يعتد به وأهم تلك القرارات :-

- قرار سموه الكريم القاضي بإسقاط كافة الديون التي ليس لها مسوغ قانوني يوافق لوائح الرئاسة العامة لرعاية الشباب عن النادي والمقدرة بـ ٦٩٠٠٠٠٠٠ تسعة وستون مليون ريال سعودي
- قرار سموه الكريم بمراجعة ميزانية إدارة اللواء محمد بن داخل الجهني المعترض عليها من جانب أعضاء الجمعية العمومية في ٢٤ /٧ /٢٠١٢م.
- التغافل عن ما ورد في محضر الاجتماع الذي امر سموه الكريم باعداده والتوقيع عليه من مسئولي الرئاسة والنادي بعد الاجتماع بسموه الكريم والذي التزم بموجبه ابراهيم البلوي امام جميع من حضر الاجتماع بتحمله جميع الالتزامات المالية علي إدارته، وقد تم توقيع هذا المحضر وهو لدى مكتب الهيئة العامة للرياضة بجدة.
- تنفيذ قرارات سموه الكريم القاضية بتحصيل اموال النادي لدى الافراد والشركات.

كما أوضح جمجوم عددا من الملاحظات على البيان الصادر من الهيئة العامة للرياضة وهي :

١- إن البيان الصادر قد تضمن بيانات مغلوطة وغير صحيحةٍ حيث ورد فيه أن إدارة إبراهيم البلوي تسلمت من إدارة محمد الفايز ديونا تقدرٍ بمبلغ ٢٤١,٠٠٠,٠٠٠ريال بطريقة توحي أن هذه المبالغ مستحقة السداد فورا برغم أن الجزء الأكبر منها مستحق السداد على مدى أربعة سنوات قادمة، في حين أن التقرير حينما تعرض للديون المترتبة على إدارة إبراهيم البلوي والمقدرةٍ بمبلغ ٢٩٩,٠٠٠,٠٠٠ ريال قام بتفصيلها ما بين مبالغ مستحقة السداد فورا ومبالغ أخرى مستحقة السدادٍ على مدى سنوات قادمة.

٢- أن البيان الصادر مؤخرا من الهيئة العامة للرياضة مصاب بالغموض واللبْس حيث أنه لم يوضح على وجه التفصيل مصادر تلك الديون ولا طبيعتها ولا تواريخ نشوئها ولا المتسبب فيها من الإدارات السابقةٍ على وجه التحديد والدقة حتى يسهل على القارئ معرفة الإدارة المسئولة فعلا عن هذه الديون، وقد أدى هذا الغموض الذي اكتنف البيان إلى إيهام القارئ والمتابع بغير الحقيقة وذلك بالإيعاز إلى الغير بأن إدارة المهندس محمد الفايز هي المسئولة عن تلك الديون وهل هذا مقصود أم غير مقصود والهدف من ذلك هو اخفاء حقيقة فشل الإدارة الحالية.

٣-أشار البيان في نهايته إلى عدم مسئولية الهيئة العامة للرياضة عن المستندات المقدمة لها من إدارة النادي الحالية وهذا امر مستغرب من جهة مختصة يلزم فيها بحث وتدقيق المستندات والتأكد من مدى نظاميتها ومطابقتها للواقع والحقيقة من عدمه ثم تحاسب من يثبت مسئوليته عنها لا أن تتهرب من مسئوليتها عن مستند باطل يكون من شأنه إظهار معلومة خاطئة، ومن ثم فإن ما قدمه البيان قد تسبب في إحداث حالة من البلبلة والارتباك لدى كافة المتابعين وإظهار الأمور بغير حقيقتها.

٤- إن إظهار إدارة النادي الحالية لتلك الديون في البيان يخالف ما أقر به رئيس النادي إبراهيم البلوي عند إصدار ميزانية النادي بتاريخ ٣٠ /٦ /٢٠١٥م وتوقيعه على إقرار الإفصاح بالديون وإقراره بأن ما تم تسجيله من ديون في تلك الميزانية يعكس الموقف الحقيقي لديون النادي، لتأتي الصدمة بظهور هذه الأرقام الفلكية في بيان هيئة الرياضة وهي التي لم تكن مسجلة في السجلات المقدمة في ميزانية ٣٠ /٦ /٢٠١٥م مما يثير علامات استفهام كثيرة بشأن عدم إظهار تلك المعلومة إلا الآن، مما يعني أن تلك المعلومات تم إخفاؤها عمدا وعن قصد بطريقة أو بأخرى ولم يتم تسجيلها في سجلات النادي المالية السابقة على ٣٠ /٦ /٢٠١٥م، ويمكن الاستفسار من المحاسب القانوني (مكتب فيصل محمود الصبان للمحاسبة) المعتمد من الجمعية العمومية للتأكد من صحة وحقيقة هذه المعلومة .

٥-إن المحاسب القانوني (مكتب العظم والسديري محاسبون ومراجعون قانونيون) والذي عينته الهيئة العامة للرياضة ضمن اللجنة المشكلة للنظر في ارتفاع ديون نادي الاتحاد هو نفسه المحاسب القانوني الذي أصدر المركز المالي في عهد إدارة بن داخل ٢٠١٢م والذي تم رفض التقرير المالي المعد من قبله من قبل الجمعية العمومية في عهد إدارة محمد فايز، ومن ثم فإن مجرد كونه ضمن اللجنة المشكلة يعتبر من الناحية القانونية تعارض مصالح ويشكك في نزاهة وعدالة التقرير الصادر والذي يفترض فيه أنه يسعى لإظهار حقيقة ومصادر هذه الديون وأن ذلك يتطلب رجوع اللجنة إلى الميزانيات السابقة والتي من بينها بكل تأكيد الميزانية المرفوضة والتي أصدرها المحاسب القانوني (مكتب العظم والسديري محاسبون ومراجعون قانونيون) وبالتالي فإن تواجد المحاسب القانوني المذكور ضمن اللجنة يثير الكثير من علامات الاستفهام ويشكك في النتائج التي انتهى إليها التقرير لبنائه على معلومات خاطئة ومجاملة لآخرين حتى يفلتوا من المساءلة عن الديون التي خلفوها وراءهم على النادي حتى غرق النادي في بحر من الديون.

٦-إن قرار عزل أو تعيين محاسب قانوني للنادي يجب أن يتم بناء على ترشيح مجلس الإدارة استنادا إلى نص المادة ١٥ / ٢٩ من اللائحة الموحدة للأندية الرياضية وعرضه على الجمعية العمومية للنادي في أول اجتماع لها لتعيينه استنادا إلى نص المادة ٩ /١٨ من اللائحة الموحدة للأندية، كما أنه لا يوجد من بين صلاحيات مجلس الإدارة الواردة في المادة ٢٩ من اللائحة الموحدة ما يعطيه الحق منفردا في تعيين أو عزل المحاسب القانوني دون الرجوع إلى الجمعية العمومية للنادي والتي هي رقيبة على تصرفات وأعمال مجلس الإدارة. ٧-إن الميزانية الصادرة عن النادي في ٢٣ /٧ /٢٠١٢م من قبل إدارة بن داخل لم يتم اعتمادها في الجمعية العمومية نظرا لعدم اقتناع الجمعية العمومية بسلامة المركز المالي في هذه الميزانية، وبالتالي فإن إدارة محمد الفايز قد تسلمت النادي بدون مركز مالي معتمد يوضح على وجه الدقة الوضع المالي لنادي الاتحاد في تاريخ الاستلام، ومما يؤكد على ما ذكر أعلاه أن صاحب السمو الملكي الأمير نواف بن فيصل . الرئيس العام آنذاك. قد أصدر تعليماته لرئيس لجنة الانتخابات بتشكيل لجنة لإعادة النظر في الميزانيات المعترض عليها إلا أن ذلك لم يتم وهذا مثبت في محضر الجمعية العمومية وقتها.

٨- إن إدارة محمد فايز عند استلامها مقاليد إدارة النادي اتضح لها أن جميع المعلومات المحاسبية في نظام الحسابات والتي بنيت عليها ميزانية ٢٣ /٧ /٢٠١٢م قد تم حذفها بالكامل قبل الاستلام بالإضافة إلى اختفاء جميع المستندات التي صدرت عليها الميزانية المذكورة، وقد قام المحاسب القانوني الجديد (مكتب فيصل محمود الصبان للمحاسبة) المعتمد من قبل الجمعية العمومية للنادي بمخاطبة رئيس النادي بشأن ذلك، وقد قامت إدارة محمد فايز في حينه بإبلاغ الرئاسة العامة بتلك الواقعة وتم إثباتها في المحضر الذي يمكنكم الرجوع إليه بمكتب رعاية الشباب بجدة.

٩-إنه وبناءً على ما تم ذكره في البند/٧، ٨ أعلاهٍ فإن إدارة محمد فايز قامت بإعادة بناء المعلومات المحاسبية من جديد نظرا لحذف المعلومات السابقة واختفاء المستندات، وبالتالي فإن المعلومات التي ظهرت في ميزانيتها عن الديون قد صدرت بناء على ما توفر لديها من معلومات، كما أنها لا تتحمل بكل المقاييس أية معلومات لم تفصح عنها الإدارات السابقة ولم تظهرها المستندات المؤيدة لذلك والمتوفرة داخل النادي.

١٠- ما يخص ما تم ذكره من مبالغ مسجلة كديون لصالح شركة صلة فإننا نطالب بأن يتم التعامل مع هذه المبالغ التي سجلت كدين على النادي بنفس الآلية التي نص عليها النظام والتي يتم التعامل بها مع كافة المبالغ التي سجلت على النادي كدين دون أخذ إذن هيئة الرياضة والجمعية العمومية وبالتالي إسقاطها عن كاهل النادي حتى لا تكون مثل اللجام الذي يخول شركة صلة تكبيل النادي بِين يديهاٍ لتتصرف في موارده كيفما تشاء.

١١- إن جزءا رئيسيا من المشكلة التي نواجهها اليوم هو عدم إلزام إدارة النادي الحالية بعقد الجمعيات العمومية للنادي في مواعيدها كما ينص عليه النظام الموحد للأندية وسط تساهل من هيئة الرياضة في ذلك على الرغم من النداءات المتعددة من أعضاء الشرف بذلك، للتعرف على إيرادات النادي التي تجاهل البيان ذكرها، والإجابة على استفسارات أعضاء الجمعية العمومية.

١٢- ومن أبرز علامات الاستفهام هو مبلغ الـ ٥٥ مليون ريال التي تم إضافتها على ميزانيات الادارات السابقة دون أي تفنيد أو إيضاح لماهية هذه الديون وتاريخ استحقاقها مما ترك الأمر غامضا وسمح للأبواق المأجورة بمواصلة مسلسل التضليل والتزييف على الجماهير الاتحادية ضدنا، وكان من المنطق أن يتم إيضاح هذه الديون وتحديد تواريخ المطالبة بها وتواريخ استحقاقاتها والاستفسار من الادارة أو المحاسب القانوني المعين عنها ولكن لم يتم ذلك لأغراض نجهل اسبابها.

١٣- ولكي تتضح الحقيقة كاملة امام جماهير نادي الاتحاد الواعية والتي تجاوزت محاولات البعض التلاعب بها وتزييف الحقائق أمامها، فإن أي مديونية مترتبة على النادي تتحملها الإدارة التي أنشئت في فترة إدارتها هذهٍ الديونِية بموجب العقود التي قامت بإبرامها حتى لا يتم إلقاء التهم جزافا، ووفقا للجدول المرفق طيه فإنه يتبين لكم حقيقة العقود التي تم إبرامها في عهد إدارة المهندس محمد الفايز وهل خلفت وراءها ديونٍا أم لا"

وبناءً على الخلل الذي أظهره البيان الصادر مؤخرا من الهيئة العامة للرياضة يدفعنا من باب العدالة إلى المطالبة بضرورة تكليف محاسبين قانونيين خارجيين محايدين حتى وان استدعى الأمر ان يكون على نفقتنا الخاصة للمراجعة والنظر والتحقٍق من صحة المعلومات التي جاءت في البيان والأدلة التي استند إليها إحقاقا للحق، ولثقتنا الكبيرة في ولاة الأمر والمسئولين عن الرياضة والرياضيين في وطننا بأنهم لن يقفوا صامتين امام هذه التجاوزات والمخالفات الجسيمة وعلى ما يتعرض له نادي الاتحاد من أخطاء جسيمة من شأنها ان تؤدي بالنادي إلى ما لا يحمد عقباه تجاه ناد له مكانة كبيرة في الرياضة السعودية والآسيوية والعالمية" .

أطالب بمحاسبين محايدين لكشف الكذبة الكبيرة ومستعد للتكفل بالنفقات

الهيئة تجاهلت قرارات نواف بن فيصل واعتمدت على تقرير الإدارة الحالية

البيان استقى معلوماته من بائعي الوهم وأبواقهم المأجورة

زاهد : جاهز لرئاسة الاتحاد بـ ٥٠ مليونا لموسم واحد

أكد عضو شرف الاتحاد فريد زاهد أنه قادر على رئاسة النادي في المرحلة الحالية ودفع ٥٠ مليونريال مقدما مشيرا الى ان النادى في الفترة الحالية ومن غير راعي رسمي لديه دخل ٦٠ إلى ٧٠ مليونا في السنة من دخل الجماهير الاتحادية لمباريات الفريق وعقد اتحاد القدم والإعلانات التلفزيونية مؤكدا انه سأيقوم بجلب داعمين للنادي يقدمون ما يقارب ٣٥ إلى ٥٠ مليون ريال في الموسم الواحد بخلاف الدعم الذي سيحصل عليه النادي من العقود والاستثمارات الأخرى.وقال : "ما أريده فقط هو رئاسة النادي لمدة موسم واحد للمساهمة في انتشال النادي من الأوضاع السيئة ووضعه على المسار الصحيح ليأتي غيري يعمل وسط أجواء صحية مؤهلة للعمل الناجح."

تعاقدات إدارة الفايز

أولاً: اللاعبون المحليون أسامة المولد لمدة ٥ سنوات بقيمة ٣٢,٥٠٠,٠٠٠ريال وتم عمل مخالصة مع النادي ولن يتحمل النادي أي مبالغ من قيمة العقد بخلاف مخالصة اللاعب فهد المولد لمدة ٤ سنوات بقيمة ٢,٤٠٠,٠٠٠ريال.

وقصي الشلالي لمدة خمس سنوات بقيمة٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال وعبد الرحمن الغامدي

لمدة ٤ سنوات بقيمة ٢,٨٠٠,٠٠٠ ريال وجمال باجندوح بقيمة ٤٤٠٠٠٠ لمدة سنتين وشافي الدوسري بقيمة٤٠٠,٠٠٠ريال لموسم واحد وأحمد الفريدي لمدة ٤ سنوات بقيمة اجمالية بلغت ٣٠,٥٠٠,٠٠٠ وقد تم بيع عقد اللاعب بعد السنة الأولى، وتركي الخضير لمدة ٣ سنوات بقيمة ٣,٢٠٠,٠٠٠ وعمار الدحيم لمدة ٤ سنوات بقيمة ٢,١٥٠,٠٠٠ ومختار فلاته بقيمة٧,٦٠٠,٠٠٠ ريال بقيمة ٤ سنوات وعبد الوهاب الفريدي لمدة ٤ سنوات بقيمة ٢,٩٦٨,٠٠٠ وعبد المجيد السفياني لمدة ٤ سنوات بقيمة ٨٠٠,٠٠٠ وعبد الرحمن الريو لمدة ٤ سنوات بقيمة ١,٣٠٠,٠٠٠

ثانيا: أما على صعيد اللاعبين الأجانب فقد تم التعاقد مع المحترف بيل بقيمة ٧٠٠,٠٠٠ دولار لموسم واحد وكذلك جيبسون لموسم واحد بقيمة ٧٠٠,٠٠٠ دولار وتم انهاء العقد من قبل إدارة ابراهيم البلوي بدون أي ايضاحات من الإدارة بخصوص آلية انهاء العقد ولم يتحمل النادي أى مبالغ أما اللاعب ليو بوفميم فقد تم التعاقد معه بـ٧٠٠,٠٠٠ دولار لموسم واحد

ومحمد حيدر لموسم واحد بـ ١٠٠,٠٠٠دولار واللاعب شاندرو بقيمة ٢٤٠,٠٠٠ يورو لموسم واحد واللاعب بيانو بقيمة٨٠٠,٠٠٠ دولار لموسم واحد واللاعب خوان رودريجيز لمدة موسم واحد بقيمة ٤٥٠,٠٠٠ دولار وتم انهاء العقد من قبل إدارة إبراهيم البلوي ولم يتحمل النادي أي مبالغ أما على صعيد المدربين فقد تم التعاقد مع راؤول كانيدا لمدة موسمين بقيمة ٢,١٠٠,٠٠٠ دولار وتم عمل المخالصة ولم يتحمل النادي أي مبالغ بخلاف مبلغ المخالصة وليس قيمة العقد أما المدرب خوان بينات خوسيه فقد تم التعاقد معه لمدة ٣ مواسم بقيمة ٣,١٥٠,٠٠٠ دولار وتم عمل المخالصة ولم يتحمل النادي أي مبالغ بخلاف مبلغ المخالصة وليس قيمة العقد والمدرب خوان فيرزي لمدة مواسم واحد بقيمة ٧٣٢,٠٠٠ دولار وتم انهاء العقد من قبل إدارة ابراهيم البلوي بدون أي ايضاحات من الإدارة بخصوص آلية انهاء العقد ولم يتحمل النادي أي مبالغ.